

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24292

15 July 1992

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



1992

~~UNIGA COLLECTION~~

رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣

**موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري**

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الذي أدل به الأب فرانك تشيكين ، الأمين العام لمجلس كنائس جنوب إفريقيا ، في جلسة الاستماع الدولية بشأن العنف السياسي في جنوب إفريقيا وتنفيذ اتفاق السلم الوطني ، التي اشتراكـت فيها رعايتهاـا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وعقدت في لندن في 14 و 15 تموز/ يوليه 1992 .

وسيكون من دواعي تقديري إذا عمت هذه الرسالة والبيان المرفق بها يومها من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ابراهيم غامباري

الرئيس

اللحنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

11

160792

160792 160792 (٩٢) ٦٥٦ 92-31155

مرفق

الخطاب الافتتاحي لجلسة الاستماع
الدولية بشأن العنف في جنوب
افريقيا وتنفيذ اتفاق السلم الوطني

أود أن أعرب عن شكرنا للحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري ، وبخاصة رئيس الأساقفة تريغور هادلسون لتنظيم هذا الحديث بشأن العنف السياسي في جنوب افريقيا بقصد المساعدة في التغلب على هذه الأزمة . وأود أن أشكر أيضا لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لرعايتها ودعمها لجلسة الاستماع الهامة هذه .

وجنوب افريقيا جزء لا يتجزأ من العالم . فهي جزء مما يطلق عليه في كثير من الأحيان قرية عالمية ، وبهذه الصفة ، فإن ما يحدث هناك يؤثر بعمق القدر على المجتمع الدولي . وما دام جزء من هذا العالم لا يتمتع بالسلم ، فلن يكون هناك سلم في العالم . ولذلك فإن اهتمامكم بمحنتنا في جنوب افريقيا أمر محمود ومحظوظ بالتقدير . وبإمكان هذا الحديث أن يمنح شعبنا في جنوب افريقيا الأمل في أنه سيتم التوصل قريبا إلى حل لإنهاء العنف . وهناك قدر كبير من الشعور بال毅أس ، عند شعوره بحقيقة للظروف بسبب هذا العنف الذي لا معنى له .

ولم يعرف بلدنا السلم منذ عام ١٦٥٢ وأكثر من ذلك منذ فرض نظام الفصل العنصري في عام ١٩٤٨ . لكن الشهرين والتسعينات شهدت أسوأ حالات العنف على الإطلاق . ويتعلق هذا العنف ، أولا ، بقيام قوات الأمن بقمع المقاومة الشعبية لتنظيم الفصل العنصري . وفي الآونة الأخيرة ، فإنها تمثل جزءا من استراتيجية الحكومة لزعزعة الاستقرار وإضعاف الأحزاب المعارضة في عملية التفاوض .

وعقب الإعلان الصادر في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ عن حكومة دي كلينك برفع الحظر عن حركات التحرير والدخول في مفاوضات ، حذرنا من أن العنف الذي كان يتضاعف حينئذ ، يشكل تهديدا وعقبة خطيرة لعملية التفاوض . وما أن بدأت المفاوضات بشكل أو بآخر ، حذرنا شائيا من أن هذا العنف يهدد العملية ذاتها .

وفي الفترة بين ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ و ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، اجتمع زعماء كنائس مجلس كنائس جنوب افريقيا بالسيد دي كلينك ثلاث مرات . وفي هذه

الاجتماعات ، قُدمت إليه أدلة أولية على الادعاءات القائلة بتورط قوات الأمن في أعمال العنف . وأحاطناه علما بفقدان الثقة بوجه عام في قوات الأمن لدى غالبية مكان جنوب إفريقيا .

ونتيجة لهذا العنف ، قدم المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا إنذارا للحكومة في أيار/مايو ١٩٩١ لاتخاذ إجراءات بشأن جوانب معينة لهذا العنف قبل ٩ أيار/مايو ١٩٩١ ، وإلا فإنه لن تجري محادثات بين الحكومة والمؤتمр الوطني الأفريقي . واقتضت هذه الازمة تدخل زعماء الكنيسة لاستئناف عملية التفاوض . وعقب هذا التدخل ، جرى تشكيل محفل عام للكنائس والمؤسسات التجارية لتسهيل العملية التي أسفرت عن اتفاق السلام الوطني .

وقد مهد اتخاذ السلام الوطني ومختلف العوامل الأخرى الطريق أمام إمكانية التوصل إلى تسوية قائمة على التفاوض في جنوب إفريقيا ، لكن العنف استمر في تهديد هذه العملية . ونتيجة لذلك ، عقد زعماء كنائس مجلس كنائس جنوب إفريقيا قمة طارئة لزعماء المناطق المتضررة لوضع استراتيجية مشتركة لكيفية إنهاء العنف . واعتمد بيان في هذا الصدد أسف عن إنشاء فريقين عاملين للمتابعة فيما يتعلق بالمسائل التي تتناول الرموز الدولي واشتراك المجتمع الدولي والاستراتيجية العامة لتنفيذ قرارات الزعماء . ولن أثقل عليكم بالتفاصيل . فالوثائق الثلاث يمكن توفيرها لقيامكم بدراستها .

وفي نفس الوقت ، طلب أيضا زعماء الكنائس الاجتماع بالسيد دي كليرك لكي يؤكدوا له مرة أخرى خطورة العنف والخطر المترتبة عليه وقدموا إليه مقترنات محددة عن كيفية إنهاء هذا العنف . وقدّمت إليه مذكرة تفصيلية ترد كجزء من مجموعة الوثائق المتعلقة بجولة الاستماع هذه . ولسوء الحظ ، فإنه منذ ٣٢ أيار/مايو ١٩٩٢ ، عندما قابلنا السيد دي كليرك ، لم نتلق ردًا على تلك المذكرة .

وتجمع "جولة الاستماع الدولية" هذه في وقت تواجهنا فيه أسوأ أزمة شهدتها البلد على الإطلاق . وهناك جمود في المؤتمر المعنى بإقامة جنوب إفريقيا ديمقراطية فيما يتعلق بالاتفاقيات الدستورية والمسائل ذات الصلة بعملية المفاوضات . وسيسأل كثيرون عن طبيعة هذا الجمود . وأود أن أوجزه بقولي إن من البديهي أن حكومة الأقلية تخشى الديمقراطية . ذلك لأنه إذا أخذت الديمقراطية مجرها فإن هذه الحكومة ست فقد السلطة . وهي تقدر بالدخول في عملية التفاوض عدم فقدان السلطة ولكن لتكون جزءاً من

تلك السيطرة على السلطة . وهذا يديه عندما يتعلق الأمر بأنماط يشكلون الأقلية . ولكن لسوء الحظ تتطلب الديمقراطية أن يختار شعب البلد ما يريد . والسؤال الرئيسي الذي يواجه جنوب إفريقيا اليوم هو ما إذا كان شعب جنوب إفريقيا يشارك في وضع دستور لذلك البلد ، أو أن تقوم فئة ما لم تُنتخب بوضع دستور وفرضه على الشعب . وهذا في رأيي السبب الرئيسي للجمود .

ولكننا لا نواجه فقط بالجمود ، بل نواجه أيضا بما يدعوه إلى اتخاذ إجراء جماهيري لإرغام نظام الفصل العنصري على ترك السلطة ، أو حمله على رفع جميع القيود المفروضة على عملية الانتقال إلى الديمقراطية . وقد اتخذ ذلك بسبب حالة الجمود . والأشخاص الذين لا يرغبون في التصويت أو اتباع الإجراءات العادلة للانتخابات ويقررون مصير البلد يلجأون إلى أساليب يعتقدون أنها الأفضل في وقت بعينه . وكان هذا هو الأسلوب الذي تم اللجوء إليه .

ومن ناحية أخرى هناك أيضا ، عنصر ثالث في هذه الأزمة : تزايد منذ 16 حزيران / يونيو 1992 رد العنيف من جانب قوات الظلام على العمل الجماهيري . وفي الواقع ، يريد الانبياء المنذرون بالهلاك إثبات وتحقيق نبوتهم - بأن العمل الجماهيري سيولد العنف . وهكذا عندما يقوم به الشعب ، حيث تأتي قوات الظلام وتقتل الشعب لكي يعتقد العالم أن العمل الجماهيري يولد العنف بالفعل . وتظهر الدراسة الدقيقة للعنف حوالي 16 حزيران / يونيو والأيام التالية له أن العنف قد أتى في الواقع من أشخاص من الخارج قاموا بهذا العمل أو كان لهم ضلع فيه ، وليسوا أشخاصا متورطين شخصيا .

وقد أسفت إجراءات قوات الظلام عن حدوث مذبحة بويباتونغ وحوادث أخرى مختلفة لعمليات قتل وحشي للمدنيين الأبرياء في البلد .

ويتمثل العنصر الرابع في أن كل هذا أدى إلى توقف عملية المفاوضات . ووضع المؤتمر المعنى بإقامة جنوب إفريقيا ديمقراطية جانبا وجرى تبادل للمذكرات وأعلن تعليق تبادل المذكرات كذلك . ولذلك فإننا نواجه أسوأ أزمة على الأطلاق .

ولوضع هذا العنف في إطاره الصحيح ، أشرت أن اتساول ، بالآخر ، المصادر التاريخية لهذا العنف في جنوب إفريقيا والتركيز على وجه التحديد على دور نظام الفصل العنصري في هذا العنف . وإنني أقوم بذلك ليكون لدى كل من سيقدمون الأدلة في

جلسات الاستماع فيما يتعلق بالنشاط المحدد لمجموعة أو أخرى في أعمال العنف والاشتراك فيها ، الإطار الذي يقدمونها فيه . وقد اخترت بالآخر أن اتناول الحكومة وقد يسأل البعض عن أسباب ذلك الاختيار . وهناك سببان . السبب الأول هو أن بقية الجوانب المعقدة الأخرى للعنف سيجري تناولها أثناء جلسات الاستماع هذه وأتمس لكم كل توفيق في هذه العملية . ولكن السبب الثاني والرئيسي يتمثل في أنه في حين يدرك زعماء الكنيسة الطابع المعقد لهذا العنف وأن هناك أطرافاً أخرى متورطة في هذا المصد ، نرى أن حكومة جنوب إفريقيا مسؤولة في المقام الأول عن العنف . ويستند استنتاجنا إلى ما يلي :

أولاً ، إن حكومة جنوب إفريقيا ذاتها متورطة تاريخياً في أعمال العنف . ونعرف جميعاً أنه جرى تشكيل نظام الحكم على نحو ينتهك من الناحية المؤسسية حقوق غالبية سكان جنوب إفريقيا ، وقد فرضت على الشعب بطريق العنف الحكومة العنصرية القائمة على الفصل العنصري وهذا النظام مما أدى إلى حدوث أضرار وبؤر وفيات لا توصف لعدد كبير من أفراد شعبنا على مدى سنوات كثيرة .

ومن أجل قمع المقاومة الشعبية ، فقد استخدمت القوة السافرة بما في ذلك الاحتجاز دون محاكمة ، والتعذيب ، والسجن لفترة طويلة لخصوم الفصل العنصري . وقد بدأ هذا العنف السافر من جانب النظام بتعميد العنف في شكل عنف مضاد ومزيد من العنف .

وقد أصبح من الشابت تاريخياً الآن أن الحكومة اعتبرت المقاومة الشعبية جزءاً من الهجمة الشاملة ضد الأقلية البيضاء ومن ثم وضع استراتيجية محكمة أطلق عليها "الاستراتيجية الشاملة" ضد ما كان متصوراً أنه "هجمة شاملة" ضدها . وكانت هذه "الاستراتيجية الشاملة" تعني حرباً شاملة ضد جميع من يعارضون النظام ، في داخل البلد وخارجها على حد سواء . وشمل هذا عمليات الاحتجاز بالجملة ، وسن تشريعات أمنية قمعية ، وفرض قيود على الصحافة ، وما شابه ذلك . كما تضمن الاشتراك في عمليات سرية شملت الاغتيالات ، والقوات الخاصة ، وفرق الاغتيال وفرق القتل . وقد أظهرت عمليات الكشف الأخرى عن اللجان ، والأدلة المتعلقة بها ، أن هذه هي الطريقة التي تعمل بها الحكومة . وتنظر الطريقة الوحيدة التي لفتت انتباхи إليها عمليات الكشف أن الحكومة متورطة على أعلى المستويات بما لا يدع مجالاً للشك .

لكن هذا العنف الناتج عن الفصل العنصري قد خلق روح التعصب بين شعب جنوب إفريقيا . وكان الفصل العنصري متعمداً ولذلك تعلم الشعب أن يكون متعمداً . وتعلم

الشعب أن يكون عنيناً كطريقة للتغلب على مشاكله . ويسبب هذا التعمّص واللجوء إلى العنف كوسيلة للتغلب على المشاكل ، خلقنا ثقافة العنف في البلد . وستعاني جنوب إفريقيا لمدة طويلة جداً من ثقافة التعمّص . ولذلك فإن العنف ، على النحو المخطط له ، كان على نحو من شأنه أن يظهر عندئذ في شكل مخططات وعمليات سرية لتكون عنفًا "من السود ضد السود" ، أو ليظهر كأنه عنف "من السود ضد السود" .

وفي حين قد يبدو الذين أشاروه أثرياء ، فإنهم مسؤولون عن تصاعد العنف الذي نواجهه . ويتمثل السبب الثاني الذي يجعلنا نعتقد أن الحكومة يجب أن تتحمل المسؤولية في إخفاق الحكومة في أن تضع حداً للعنف . وقد كانت تلك الحكومة فعالة جداً في التعامل معنا . وإنني أحد هؤلاء الأشخاص الذين يعرفونكم كـ«أنت فعالة» . ولم يحدث في أي وقت أن عقدنا اجتماعاً دون أن نتوقع أنها ستتعلم به . ولم يحدث في أي وقت أن خططنا للقيام بنشاط سلمي ، دون أن نتوقع أنها ستتعلم به وتنفذ فيه . وقد كانت فعالة في إجهاض حتى الاحتجاج السلمي الذي حاولنا تخطيده على نحو لا تعلم به . وقامت بالقاء القبض على كثير من أفراد شعبنا وفجأة فقدت نفس قوات الأمن الفعالة قدرتها على معالجة نوع العنف الذي نواجهه في البلد .

إننا نرى أنها لا تعتمد وقف أعمال العنف ، وأن العنف ليس إلا استمرارا للعمليات السرية التي تشكل جزءا من العمليات التي تقوم بها قوات الأمن ولذلك ليس بإمكانها أو بقدرتها إنتهاء أعمال العنف تلك .

ويكمن السبب الثالث في أن على هذه الحكومة مسؤولية بصفتها حكومة . وإن شئنا نرى أنها ليست حكومة شرعية ، بل هي سلطة قانونية . وهي مسؤولة عن قوات الأمن . فما من أحد خارج الحكومة يستطيع وقد أعمال العنف ، ما خلا سلطة قانونية لديها قوات أمن . وما لم تكن هناك إما قوة بديلة لحفظ السلم أو شكل بديل لقوات الأمن ، تكون جميعها متخصصة ومدربة من أجل تحقيق ذاك الغرض ، من غير المرجح أن نضع هذا لأعمال العنف .

ولا يمكن للحكومة أن تتحجج بسيادة الدولة وبأنها تمثل السلطة القانونية ، وتلتقي بالمسؤولية على الآخرين لوضع حد لأعمال العنف .

وأود الإيجاز بالقول إننا نعتقد بوجود مجموعات أخرى تشارك في أعمال العنف . وتبين الأدلة هذا المنحى . غير إننا نرى أن الحكومة هي المسؤولة في المقام الأول ، وأنه ما لم تتحمل الحكومة المسؤولية لوضع حد لأعمال العنف ، مما من أحد خارج الحكومة يستطيع وقفها . وما لم تتوصل إلى عملياتها السرية ، لن يكون بمقدمة أحد وقف أعمال العنف في البلد .

وهكذا فإن الكرة موجودة الآن في ملعب نظام الفصل العنصري ، وعلينا أن نؤكد على ضرورة أن يقوم سكان جنوب إفريقيا والمجتمع الدولي ، في غضون ذلك ، بإيجبار الحكومة في جنوب إفريقيا ، على وقف أعمال العنف إلى أن يحين الوقت الذي تتولى فيه الآليات المؤقتة مسؤولية قوات الأمن .

وثانياً ، أود أن أؤكد لكم ، وهذا ما أكدته الأسبوع الماضي لمؤتمتنا الخامسة بمجلس كنائس جنوب إفريقيا ، أنه كانت للحكومة استراتيجية ذات شقين . وتمثل الشق الأول من الاستراتيجية في استراتيجية تتوخي رزععة استقرار الجهات التي تتفاوض معها ، في الوقت الذي تدور فيه المفاوضات معهم . وإذا ما فضل هذا الشق تلجلجا إلى ما دعاه الآخرون "الخطبة باء" . وتعني هذه "الخطبة باء" أنه خلال إجراء المفاوضات وإطلاق صفة المدققة على حكومة جنوب إفريقيا ، سيؤدي الدخول في علاقات دولية إلى إعطاء الحكومة صورة يخسر فيها الحرب الدعائية كل شخص يشكك في حسن نيتها . وبخسارة الحرب الدعائية ، تصبح ممارسة القمع ضد هؤلاء الأشخاص لها ما يبررها . وأود أن أطلب منكم الانتباه عند معالجتكم مسألة العنف في هذين اليومين .
